

هيومن رايتس ووتش: يجب على مصر أن تحاكم من تسبب في مقتل (شهير الطوارئ)



الجمعة 25 يونيو 2010 12:06 م

25/06/2010م

نافذة مصر / رويترز

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش المدافعة عن حقوق الانسان أمس الخميس انه يجب على مصر أن تحاكم اثنين من رجال الشرطة في قضية شاب مات في مقهى للانترنت مشيرة الي أدلة قوية على انهما ضربا خالد محمد سعيد حتى الموت

وأضافت المنظمة أنه يتعين على السلطات التحقيق مع رؤساء رجلي الشرطة هذين وكذلك وكيل النيابة المحلي الذي أخفق تحقيقه الأولي في جمع الأدلة على النحو الواجب كما أخفق في الاستماع للشهود

وقدم شهود عديدون للمنظمة روايات تصف كيف قتل سعيد (28 عاما) في مدينة الاسكندرية في السادس من يونيو حزيران

وأبلغ حارس المبنى المجاور لمقهى الانترنت المنظمة ان الشرطيين جذبا سعيد من شعره وضربا بعنف رأسه في الباب الحديدي للمبنى ثم كررا ذلك على درج السلم الرخامي عند المدخل وأضاف انهما استمرا يضربانه الى أن توقف عن الحركة

وكان سعيد قد بث في وقت سابق تسجيلا مصورا على شبكة الانترنت قالت اسرته انه يظهر شرطة وهم يوزعون أحرار مخدرات على أنفسهم

وأظهرت صور بثت على الانترنت جسده وقد بدت كسور في انفه وجعجمته وخلع في الفك ضمن اصابات اخرى

وخلص تحقيق أولي أجرته وزارة الداخلية الى ان سعيد مات مختنقا بعد ابتلاع لفاة مخدرات وأكد تشريح ثان للجثة اجري بعد مظاهرات احتجاج ان سبب الوفاة هو اسفكسيا الاختناق لكنه اشار الى اصابات ناتجة عن "الاصطدام بأجسام صلبة".

وقال جو ستورك نائب مدير هيومن رايتس ووتش للشرق الاوسط وشمال افريقيا "نتائج التشريح التي اوردها التقرير لا تجيب على سؤال رئيسي واحد كيف لحق بجسد سعيد هذه العلامات المروعة للضرب المرعب التي تتفق مع روايات العديد من الشهود"

وأبلغ ابن صاحب مقهى الانترنت المنظمة "اخر شيء قاله خالد (انا باموت)... لكنهم لم يتوقفوا (عن ضربه).. خالد توقف عن الحركة لكنهم واصلوا ركله قائلين (أنت تتظاهر انك ميت)".

ومن المزمع تنظيم احتجاج صامت يستمر ساعة يوم الجمعة في الاسكندرية ومدن مصرية اخرى من بينها القاهرة

ونظمت في وقت سابق احتجاجات في القاهرة على وحشية الشرطة لكنها تم تفريقها بالقوة واعتقل عشرات المحتجين

وقال بيان من مجموعة تطلق على نفسها "كلنا خالد سعيد" نشر في موقع فيسبوك على الانترنت "قوتنا في صمتنا نودعو الى احتجاج صامت في الاماكن العامة من الاسكندرية بطول الطريق حتى اسوان نودعونا للجميع وليس لها علاقة بأي جماعة سياسية".

وقال محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قد ينافس في انتخابات الرئاسة العام القادم انه سيشارك في الاحتجاج